يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي

زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف

زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـي

إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ

حَتَّى إذا طِفْـتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تلْقى وَجْهَهُ فَقِـفِ

وقُل سَلامٌ من الله السَـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date: التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره إعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د . أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٨) صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الارتباط الوثيق بين القرآن والسنّة في التفسير والتشريع «دراسة تحليلية»	م. د. نعمه جابر محمد	٨
٢	مفهوم الحب والموت في شعرديك الجن دراسة اسلوبية	م.د.قحطان جاري عليوي	٢٤
٣	أهمية المهر في الزواج عند العرب قبل الاسلام	م. د. مروان جمهور محمود	٤٢
٤	«رؤى ومواقف» نظرات في رؤى السيد علي السيستاني(دام ظله)	م. د. تماضر محمد مؤنس	٥٤
٥	أثر التدريس بطريقة الأسئلة وفقاً لبرنامج«Wooclap»على تحصيل طلاب الصف الرابع العلميفي مادة الفيزياء ومهاراتهم التقنية	م. د. حيدر ناصر مظلوم	٦٦
٦	الزراعة في اليمن من خلال كتاب ملح الملاحة في معرفة الفلاحة عمر بن يوسف بن رسول «ت:٦٩٦هـ/١٢٩٥م»	م. د. سحر حسن عبد	٩٠
٧	الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة الإيرانية ١٩١١ – ١٩٢٥	م.د.صادق فاضل زغير	١٠٨
٨	أثر إستراتيجية اللون، الرمز، الصورة في تحصيل تلامذة الصف الرابع الابتدائي في مادة قواعد اللغة العربية	م. د. طارق حسين طارش	١٢٢
٩	الأدب المقارن بين المقارنة والتطبيق	م. د. عبد الرحمن أحمد عيدان	١٣٤
١٠	الانحرافُ العقديُّ في كتاب قلق في العقيدة للكاتب سعيد ناشيد	م. د. عزت حسين علي	١٤٦
١١	الأبعاد الشخصية في رواية الإسكندرية في غيمة	م. د. علي صكبان سنيح	١٥٦
١٢	اَلْدِمَاجُ الشَّرِكَاتِ مُتَعَدِّدَةِ الْجِنْسِيَّاتِ وَآثَارُهُ الْقَانُونِيَّةُ	م. د. علي نعيم علي	١٦٦
١٣	التهديد الاجتماعي وعلاقته بالتعصب لدى موظفي الدولة	م. د. كاظم شنون كاظم	١٨٢
١٤	البربر واستقبالهم الاسلام «مقال مراجعة»	م. د. محمد أحمد موسى	١٩٦
١٥	اَلْمَسْؤُولِيَّةُ الْمَدَنِيَّةُ لِمَوْرِدِ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتْ دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ بَيْنَ الْقَانُونِ الْعِرَاقِيِّ وَاللُّبْنَانِيِّ	م. د. محمد رضا فلاح حسن	٢٠٢
١٦	السياق غير اللغوي وأثره الدلالي في تفسير الأمثل «سورة التوبة اختياراً»	م. د. محمد مصطفى هجر	٢٢٠
١٧	فاعلية تصميم تعليمي على وفق نظرية الحافز في مهارات التفكير المكانيلدى طلاب الصف الثاني المتوسط	م. د. عز الدين علي جبر م. د. محمد هاشم محمد	٢٣٢
١٨	مقاربة موضوعية للقصائد التي تجسّد فناء الدنيا في ديوان«القصائد الدينية،الإلهيات»لشاعرعبد العزيز سمين البياتي	م. د. مرتضى حيدر عزت	٢٤٦
١٩	السياق غير اللغوي وأثره الدلالي في تفسير الأمثل «سورة التوبة اختياراً»	م. د. مصطفى اسماعيل خليفة	٢٦٠
٢٠	التنشئة الاجتماعية وأثرها في حياة المجتمعات العربية قبل الإسلام	م. د. مصطفى قدوري العبيدي	٢٧٠
٢١	أثر الغال على الحضارة الرومانية	م.م علي بشير حسن	٢٨٠
٢٢	اعداد وحدات تدريبية على وفق نظرية الترميز المزدوج لتطوير مهارات طلبة معهد الفنون الجميلة في مادة التصميم	م. د. مرتضى حيدر عزت	٢٩٤
٢٣	تطبيق الذكاء الاصطناعي ودورهفي تحسين العدالة الجنائية»دراسة تحليلية»	م. م. محمد مهدي صالح مهدي	٣١٢
٢٤	الادارة البيروقراطية لدى عمداء الكليات	م. عباس رحمة زاير علي	٣٣٠
٢٥	آراء علماء التفسير في بيان معاني الألفاظ الغريبة في القرآن دراسة في سورة يوسف«مقال مراجعة»	م.م.أكرام نوري مصطفى	٣٤٢
٢٦	أثر برنامج تدريبي قائم على الانموذج المرئي المسموع في تحصيل طالبات معهد الفنون الجميلة في مادة الصوت والإلقاء	م. حلا عبد الحسين ناصر م. م. ذكرى كامل حسين	٣٤٨

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م

الارتباط الوثيق بين القرآن والسنّة في التفسير والتشريع «دراسة تحليلية»

م. د. نعمه جابر محمد
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة

المستخلص:

جاء هذا البحث بصدد بيان الارتباط الوثيق بين القرآن والسنّة، وفق المنهج الاستقرائي التحليلي بهدف إثباته بما يبطل المريبين والمشككين في وجوده ممن يرى الكفاية بالاعتماد على القرآن الكريم؛ كثمرة من ثمرات نظرية(حسبنا كتاب الله) القائمة على أساس نفي الحاجة إلى السنة الشريفة، لأن القرآن كما وصف نفسه{ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }، بخلاف السنة التي تعرضت للدس والتزوير والتكذيب والوضع ونحوها من الآفات الموجبة لإسقاط حجية والاطمئنان لها، مما شكّل ذلك ضرورة لمعالجة هذه الإشكالية كهدف من أهداف هذا البحث، بالإضافة إلى ما ينعكس إيجاباً على إثبات الارتباط بين القرآن والسنة ومعالجة بعض المسائل الضرورية في حياتنا، ولذا تطلب من الباحث أن يبذل قصارى جده في عرض الموضوع ودراسته دراسة تحليلية دقيقة.

الكلمات المفتاحية: الارتباط، الوثاقة، القرآن الكريم، السنة الشريفة، التفسير، التشريع

Abstract:

This research aims to demonstrate the close connection between the Qur'an and the Sunnah, according to the analytical inductive method, with the aim of proving it in a way that refutes those who doubt and cast doubt on its existence, who see sufficiency in relying on the Holy Qur'an; as a fruit of the fruits of the theory (the Book of God is sufficient for us) based on the foundation of denying the need for the Noble Sunnah. Because the Qur'an, as it described itself Falsehood cannot approach it from before it or from behind it. It is sent down by One Full of Wisdom, Worthy of all Praise. Unlike the Sunnah, which has been subjected to distortion, forgery, falsification, fabrication, and other afflictions that necessitate the cancellation of its validity and confidence, which has necessitated the treatment of this problem as one of the objectives of this research.

In addition to its positive impact on establishing the connection between the Qur›an and Sunnah and addressing some of the essential issues in our lives, the researcher is required to exert his utmost diligence in presenting the topic and conducting a thorough analytical study.

Keywords: connection, authenticity, the Holy Qur›an, the Noble Sunnah, interpretation, legislation

المقدمة:

مما لا شك فيه أنّ القرآن الكريم يتمتع بمكانة عظيمة عند كافة المسلمين؛ إذ يمثل لهم المصدر الأول للتشريع والمرجعية العليا في بناء منظومتهم الفكرية والعقدية؛ جاء به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، لتزكيتهم

وهدايتهم واخراجهم من ظلمات الضلال إلى نور الهدى والمعرفة، يهدي للتي هي أقوم في حياتهم وصلاح معاشهم ومعادهم. كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة يحتاج إليها الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية إلا جاء بها وبينها لهم، ثم تأتي السنة بالمرتبة الثانية في المرجعية والمصدرية بصفتها تفسيراً عمليا وتطبيقياً لما جاء في الذكر الحكيم والقرآن الكريم، فيكون عملها مكمل لعمل القرآن في الهداية والتعليم. فهي جزء لا يتجزأ عنه، وأي من الوحي الذي أنزله على نبيه، قال تعالى: {وما ينطق عن الهوى" إن هو إلا وحي يوحي}، من ثم أن العلاقة بينهما علاقة تفسير وتكامل، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم). لم يأت بشيء من نفسه وعلى هواه ورغبته، بل ما جاء به يكشف به عن إرادة إلهية له، وهذا أمر بوجوب الطاعة له والأخذ عنه، والانتهاء عما نهى عنه، قال تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}، وغيرها من النصوص القرآنية التي تكشف عن عظيم العلاقة والارتباط العميق بينهما، ولكن لما برزت في الآونة الأخيرة من دعوات ما يصطلح عليهم بالقرآنيين القائمة على أساس التشكيك بحجية السنة والإشكال عليها، تطلب الأمر أن تدرس هذه الظاهرة (الارتباط الوثيق) بينهما دراسة تحليلية، لإبطال هذه الدعوة وتفنيدها بالأدلة القطعية والحجج البالغة من القرآن والسنة والإجماع والعقل، ومن ثم عود الثقة والاطمئنان بحجية السنّة وقطعيتها وإثبات ارتباطها بالقرآن وبيان دورها في البيان والتكميل، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال مباحث ومطالب هذا البحث بعون الله تعالى وقوته.

المبحث الأول: مكانة القرآن الكريم والسنّة وأهميتهما

المطلب الأول: مكانة القرآن والسنة عند المسلمين

يحظى القرآن والسنة بمكانة عظيمة عند المسلمين، إذ هما مصدران للتشريع الإسلامي والتعاليم الدينية، فالقرآن يشكّل المصدر الأول، ثم تأتي السنة المطهرة بالمرتبة الثانية بعد القرآن، ومن هذا المنطلق اعتنى علماء المسلمين بها سنداً ودلالة، ولاسيما أنّها تمثّل تفسيراً عملياً وتفصيلاً للنصوص القرآنية، لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}(١)، فقد قام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بوظيفته البيانية لكل ما يتعلق ببيان دلالات الآيات الكريمة بما يتعلق بالجانب العقدي، كالتوحيد والعدل والصفات من خلال تفسيره آيات العقيدة، ومنها قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»(٢)، بالإضافة إلى ما يرتبط بالجانب التشريعي، والأخلاقي والاجتماعي والعلمي والسياسي والاقتصادي وغيرها؛ إذ لم يترك النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بيان المسائل الضرورية لأمته في عصره، ومن ثم أوكل ذلك لمن يقوم مقامه من أئمة آل البيت (عليهم السلام)، كما أوصى بذلك في حديث الثقلين، ومما يستدل على عظيم منزلة القرآن، ما نزل في وصفه، قال تعالى: {الر تلك آيات الكتاب الحكيم} فقد ذكر الطباطبائي في تفسيرها أن فيها: «الإشارة باللفظ الدال على البعد للدلالة على ارتفاع مكانة القرآن وعلو مقامه فإنه كلام الله النازل من عنده وهو العلي الاعلى رفيع الدرجات ذو العرش»(٣)، وأما مكانة السنة فيكفي ما جاء فيها في القرآن الكريم: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}(٤).

المطلب الثاني: أهمية القرآن والسنة عند المسلمين

تبرز أهميتهما في كونهما مصدر الهداية للمسلمين؛ لأنهما النبراس الذي يستضيء به المسلمون طريقهم في الدنيا والآخرة، فقد جمع الله تعالى في القرآن كل ما يحتاج إليه الإنسان في تحقيق غايته وسعادته الكبرى في الدارين، فلم يقتصر فيه على تشريع الأحكام وبيانها، بل جمع فيه أصول العقيدة، ومكارم الأخلاق، حتى أصبح مرجعاً ومصدراً لتلبية ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية، ثم يأتي دور السنة وبيان أهميتها في كونها تمثّل البيان التفصيلي والعملي للقرآن الكريم، إذ قام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بتجسيد تعاليمه وما ورد فيه قولاً وفعلاً وتقريراً، إذ أصبحت السنة مفسرة لمجمله ومقيدة لمطلقه ومخصصة لعامه، ومؤسسة لأحكام لم ترد فيه على

نحو التفصيل، حتى أصبح العمل بها لا يقل أهمية وأثراً عن العمل بالقرآن الكريم، فلا تقل شأناً عن شأنه؛ لأنها كما وصفها الحق تبارك وتعالى بقوله: {وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى}(٥)، ومن هذا المنطلق تتجلى لنا أهميتهما في حياة المسلمين فكراً وحكماً وسلوكاً، أي من جهة العقيدة والتشريع والأخلاق، فهما القاعدة والمرتكز للدين الإسلامي الحنيف؛ فلا يمكن فهم الإسلام ومعرفته إلا في ظلهما، ولهذا وجب حفظهما والعمل بهما، وأنه من أعظم القربات إلى الله تعالى.

المبحث الثاني: مظاهر الارتباط الوثيق بين القرآن والسنّة

للترابط الوثيق بين القرآن والسنّة الشريفة مظاهر متعددة، ولكننا سنقتصر في هذا البحث عن تجلياتها في التفسير والتشريع، باعتبارهما أوضح صورهما في إظهار الارتباط الوثيق بينهما، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مظاهر الارتباط الوثيق في التفسير

ذكرنا عند بيان أهمية السنة الشريفة أنها لا تقل شأناً ومكانة عن القرآن الكريم؛ لدورها في بيان مجمله وتفسير آياته وتطبيقها من خلال بيانها العملي التفصيلي، كما قال تعالى: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما أنزل إليهم}(٦)، فقد بينت هذه الآية أن مهمة بيان الوحي وتفصيله قد أوكلت للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد فسر لنا النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) الظلم بالشرك، في قوله تعالى: { الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ}(٧)، اعتماداً على قوله تعالى: { إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ }(٨).

ومن هنا المنطلق اعتمد المفسرون في تفسيراتهم للنصوص القرآنية على البيانات التفصيلية التي جاءت بها السنة الشريفة؛ لأنها بمثابة التفسير العملي من خلال بيان كيفية تطبيقاتها في حياتنا العامة، من قبيل بيان قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}(٩)، إذ جاء فيها بيان ما يرتبط بالبيع والربا بياناً تفصيلياً لا يعتريه شك أو ريب، ولأهمية ذلك ومكانتها في تفسير القرآن اشترطوا فيها شروطا خاصة، كان أبرزها سلامة السند ووضوح دلالة المتن، وبالأخص الأحاديث الواردة في تشريع الأحكام وتطبيقاتها، فالمفسر للقرآن يحظى بمكانة عظيمة في بيان آيات الذكر الحكيم، لكونه يهيئ الأرضية لعلماء الفقه والعقيدة والأخلاق وغيرهم في تحقيق أهدافهم وغاياتهم المطلوبة، فأهميته لا تقل عن أهمية السنة نفسها في بيان مقاصد الآيات ودلالتها الإلهية، ولهذا فإنه يشترط فيه شروط خاصة لئلا يكون تفسيره تفسيراً بالرأي المنهي عنه، أو يكون انتقائيا في اختيار الروايات المفسرة للنصوص القرآن الكريم؛ إذ اشترط فيه الإلمام الكافي بالعلوم التي يحتاجها في مقام التفسير، وأن تكون لدية قدرة عالية على التحليل والاستنتاج والفهم للنصوص والأحاديث لئلا يقع في مخالفة الأصول العقدية والتشريعات الثابتة للشريعة الإسلامية ونحوها، وبالأخص أن في القرآن ما يحتاج إلى تأويل وتفصيل، حتى قال الإمام الصادق(عليه السلام): «فرسول الله أفضل الراسخين في العلم قد علّمه الله عزّ وجل جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلّمه تأويله وأوصياؤه من بعده يعلمونه»(١٠).

هذه الرواية تكشف عن أهمية دور المفسر للقرآن ومكانته العظيمة، فإنّ غير المعصوم من المفسرين عليه أنّ يكون دقيقاً في اختيار الأحاديث المفسرة للنص القرآني؛ لأنه لا يتمتع بنفس مكانة المعصوم (عليهم السلام)، فهي مكانة خاصة للراسخين في العلم، قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «ألا إنّي أوتيت القرآن ومثله معه»(١١)، وقال الإمام علي(عليه السلام) :«فما نزلت على رسول الل(صلى الله عليه وآله وسلم). آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها علي فكتبتها بخطي وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها وخاصّها وعامها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها فما نسيت آية من كتاب الله ولا علما أملاه علي وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا وما ترك شيئا علمه الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهي كان أو يكون ولا كتاب منزل على احد قبله من طاعة أو

معصية إلا علمنيه وحفظته»(١٢).

وهذا ما أوصى به النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا أبدا»(١٣)، وقوله: «ذلك القرآن فاستنطقوه ولن ينطق ولكن اخبر كم عنه»(١٤).

ومن هنا يحتاج القرآن إلى من يقوم بتفسيره وبيانه دلالته ومعانيه؛ لأنّ «القرآن إنّما هو خط مستور بين الدفتين لا ينطق بلسان ولا بد له من ترجمان وإنما ينطق عنه الرجال». وقال (عليه السلام) «إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه وحجّته في أرضه وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا لا نفارقه ولا يفارقنا»(١٥).

المطلب الثاني: مظاهر الارتباط في تشريع الأحكام

الأمر الأول: تأكيد السنّة للأحكام الواردة في القرآن الكريم

هناك من الأحكام الشرعية ورد ذكرها في القرآن الكريمة، ثم تكرر ذكرها في السنّة الشريفة، وهي كثيرة، سواء ما تعلق منها بالجانب العبادي، أو المعاملاتي، أو الجانب الجزائي والحدود والديات ونحوها، ولكن هذا التكرار في السنة لا يعني تفسيرها بنفس الصيغة والكيفية التي وردت فيها في القرآن الكريم. فمثلاً جاء في تشريع الصلاة عدة نصوص مجملة، من قبيل قوله تعالى: { إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا}(١٦)، وقوله تعالى: { الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ}(١٧)، فقد ذكر الفقهاء أن الجملة الخبرية آكد في الوجوب من الصيغة الأمرية. فهاتان الآيتان ورد فيهما وجوب الصلاة ولكن لم يبينا الكيفية التي تتم بها الصلاة من جهة الأفعال والأقوال، إذ تكفل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ببيان ذلك، وقد ذكرها الفقهاء عند بيان كيفية الصلاة وأحكامها، وهكذا الأمر بالنسبة لبقية العبادات والفرائض الأخرى، وأما بالنسبة للمعاملات فكذلك ورد فيها بيانات مجملة قام النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، والأئمة من آله (عليهم السلام) ببيانها تفصيلاً، من قبيل ما ورد في حلية البيع(١٨)، إذ لم يذكر في القرآن أنواعه وكيفيته، كما ورد بيان ذلك الأحاديث الشريفة التي تناقلها كتب الفقهاء.

الثاني: السنة مؤسسة لأحكام لم ترد في القرآن

يمكن استفادة حجية السنة من قوله تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا }(١٩)، مما يؤكد أن ما جاء به النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، موافقاً ومطابقاً لأحكام الحق تبارك وتعالى، هو قوله تعالى في نبيه:{مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى "وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى " إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}(٢٠)، وهذا ما يعطي للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم). مساحة واسعة في تشريع ما لم يرد تشريعه في القرآن الكريم، من قبيل تشريع جواز الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها مثلا. قال الشيخ المفيد: « المسألة الرابعة: جواز الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها»

(٢١)، وأما الشيخ الطوسي فقد اشترط رضا الزوجة في الجواز، وإلا فإنه لا يجوز الجمع بينهما، إذ قال: « إذا تزوج امرأة حرمت عليه أمها وأمهات أمها على التأبيد بنفس العقد وحرمت عليه بنتها وأختها وخالتها وعمتها تحريم جمع فلا يحل له أن يجمع بين الأختين على حال، ولا بين المرأة وعمتها وخالتها إلا برضا عمتها وخالتها، وعند المخالف على كل حال»(٢٢)، وقال في كتابه الخلاف مبينا لرأي الإمامية وسائر المذاهب؛ إذ قال:

« يجوز الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، إذا رضيت العمة والخالة بذلك. وعند جميع الفقهاء أنه لا يجوز ذلك- أعني: الجمع بينهما، ولا تأثير لرضاهما»، ودليله على ذلك، «دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضا: الأصل جوازه، والمنع يحتاج إلى دليل، وأيضا: قوله تعالى بعد ذكر المحرمات: « وأحل لكم ما وراء ذلكم «، ولم يفرق. وقوله تعالى: « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع « ولم يفصل»(٢٣)..

وأما في المذاهب الإسلامية الأخرى، فقد حرم الشافعي الجمع بينهما، بناء على ما نقله عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)،، إذ قال: « وذكر الله من حرم ثم قال (وأحل لكم ما وراء ذلكم) فقال رسول الله: (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فلم أعلم مخالفا في اتباعه»(٢٤). وهنا يأتي بيان دور النبي ((صلى الله عليه وآله وسلم)،) للأحكام التي لم ترد تشريعاتها في القرآن الكريم إلا في السنة، حتى قال الشافعي: « قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى، إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، فعن الله تعالى قبلناه بما فرض من طاعته»(٢٥)، وكذلك جاء تحريم الجمع في المذهب المالكي اعتماداً على ما رواه أبو هريرة بأسناده عن ابن شهاب، قال: لا يجمع بين امرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمة أبيها ولا عمة أمها»(٢٦)، مع شهادة الإمام الشافعي بأنّ ذلك لم يرد في حديث صحيحة سوى ما رواه أبي هريرة، إذ قال: « وبهذا نأخذ وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يثبته أهل الحديث عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) إلا عن أبي هريرة وقد روى من وجه لا يثبته أهل الحديث من وجه آخر، وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء، ولم نعلم فقيها سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإذا أثبت بحديث منفرد عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، شيئا فحرمه بما حرمه به النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا علم له أن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، قاله الا من حديث أبي هريرة»(٢٧). وكذلك حرم الجمع بينهما في المذهب الحنفي، إذ قال الكاشاني: «فيحتمل أن يكون معنى قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) أي ما وراء ما حرمه الله تعالى والجمع بين المرأة وعمتها وبنتها وبين خالتها مما قد حرمه الله تعالى على لسان رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، الذي هو وحي غير متلو على أن حرمة الجمع بين الأختين معلولة بقطع الرحم والجمع ههنا يفضي إلى قطع الرحم فكانت حرمة ثابتة بدلالة النص فلم يكن ما وراء ما حرم في آية التحريم»(٢٨).

المبحث الثالث: معطيات الارتباط الوثيق في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الأول: اعتماد الفقهاء على السنة الشريفة

اعتمد الفقهاء على ما ورد في السنة الشريفة في استنباط الأحكام الشرعية من خلال نظر السنة إلى تفسير وبيان ما ورد في النص القرآني من أحكام شرعية، من قبيل ما جاء في تفسير قوله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ}(٢٩)، فقد فسرت مفردة (يُطِيقُونَهُ) عن طريق الإمام الباقر(عليه السلام) بمعنى الشيخ الكبير، والذي يأخذه العطاش(٣٠)، وكذلك فسرت من قبل الإمام الصادق (عليه السلام) بالمرأة التي تخاف على ولدها، والشيخ الكبير(٣١)، فهذا التفسير عن الإمام ناظر إلى أوضح مصاديقها، لا عن نحو الحصر، فقد يستفيد الفقيه من ذلك شمول الحكم لكل من لا طاقة له على الصيام بمرض أو شيخوخة أو غيرها، ممن لا قدرة لهم على الصيام والاضرار به، كالاضرار الذي ذكره الإمام الصادق(عليه السلام) للوليد مع قدرة الأم على الصيام.

ومثالٌ آخر، ما جاء في تفسير قوله تعالى وبيان ما ورد فيه من أحكام: « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ»(٣٢)، فقد سئل الإمام الرضا(عليه السلام) عن معنى الإمساك بالمعروف، والتسريح بإحسان، فأجاب بأنّ: «الإمساك بالمعروف فكفّ الأذى واجياء النفقة، وأما التسريح بإحسان فالطلاق على ما نزل به الكتاب»(٣٣)، وجاء عن الإمام الباقر(عليه السلام) حرمة الرجوع في من أعطى لله شيئاً، وكذلك

حرمة رجوع الرجل فيما يهب لأمرته وكذا بالعكس، قال (عليه السلام): «لا ينبغي لمن أعطى الله شيئا أن يرجع فيه، وما لم يعط لله وفي الله فله أن يرجع فيه لحلة كانت أو هبة، جيزت أو لم تجز ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا المرأة فيما تهب لزوجها، جيزت أو لم تجز» أليس الله يقول: «فلا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا « وقال: «إن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا»(٣٤).

المطلب الثاني: منهج العلماء في تقديم القرآن أو السنة

قبل بيان منهج الفقهاء في تقديم القرآن أو السنة في حال وقوع التعارض بينهما؛ وذلك عند إتمام حجة المتعارضين معاً، بحيث يكذب أحدهما الآخر، وهذا لا يتحقق التعارض إلا بشروط ذكرها علماء الأصول(٣٥)، وهي:

١- لا يكون أحد الدليلين أو كل منهما قطعيا.

٢- ألا يكون الظن الفعلي معتبرا في حجيتهما معا، لاستحالة حصول الظن الفعلي بالمتكاذبين كاستحالة القطع بهما.

٣- أن يتنافى مدلولاهما ولو عرضا وفي بعض النواحي، ليحصل التكاذب بينهما، سواء كان التنافي في مدلولهما المطابقي أو التضمني أو الالتزامي.

٤- أن يكون كل من الدليلين واجدا لشرائط الحجية.

٥- لا يكون الدليلان متزاحمين، فإن للتعارض قواعد غير قواعد التزاحم.

٦- لا يكون أحد الدليلين حاكما على الآخر.

٧- ألا يكون أحدهما واردا على الآخر.

وفي مثل هذا يتبع علماء الأصول منهجا في حل هذا التعارض، فإذا كان التعارض بين القرآن والسنة، فإنهم يقدمون القرآن على السنة، لقوله تعالى: { فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}(٣٦)؛ إذ جعل القرآن المصدر الأول، ومن ثم السنة في المرتبة الثانية، شرط أن لا تكون مخالفة للقرآن الكريم، وفي ذلك دلالة على الأخذ بالقرآن وترك السنة، بالإضافة إلى ما ورد في أحاديث العرض على القرآن، التي جاء فيها بوجوب الأخذ بما وافق القرآن وما خالف يضرب به عرض الجدار، لما روي عنهم (عليهم السلام): «ما أتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه»(٣٧)، وهذا بخلاف ما لم يكن كذلك، فإنهم يلجأون إلى اعتماد أحد الطرق، إما التساقط وعدم الأخذ بهما، لأن مرجعهما في الحقيقة إلى التكاذب بينهما، فلا يجتمعان على الصدق البتة(٣٨)، وإما إذا أمكن الجمع بينهما طبقت عليهم قواعد الجمع؛ لما ذكروا من أن الجمع أولى من الطرح.

المبحث الرابع: مطارحات فكرية حول إشكالية السنّة ومعالجتها

المطلب الاول: عدم الحاجة للسنة لكفاية القرآن

يرى البعض كفاية القرآن في بيان التعاليم الدينية على جميع المستويات العقدية والتشريعية والأخلاقية وكل ما يحتاج إليه الإنسان في تلبية متطلبات حياته الدنيوية والأخروية، كما شهد بذلك القرآن نفسه، قال تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }(٣٩)، وقال تعالى: { مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ } (٤٠)، وقال تعالى: { فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } (٤١)، كما أنه لا يحتاج إلى تفسير لبيان آياته ووضوح دلالتها، لقوله تعالى: { بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ }(٤٢)؛ وقوله تعالى: { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا }(٤٣).

ويمكن مناقشة ذلك ورده بطرق عدة، ومنها:

الطريق الأول: القرآن الكريم نفسه

هناك ما يدل على أن القرآن الكريم هو من أمرنا باتباع السنة والاعتماد عليها، من قبيل قوله تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}(٤٤)، بل أمر بوجوب اتباعه وإظهار الطاعة له(صلى الله عليه وآله وسلم)، حتى جعل طاعته (صلى الله عليه وآله وسلم). فرع طاعته سبحانه وتعالى بلا أدنى فرق، قال تعالى: { مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا}(٤٥)، بل أن من وظيفة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم). هي البيان والتفسير لآيات القرآن، قال تعالى: { وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}(٤٦)، وبعد هذا كيف يمكن الاستغناء عن السنة الشريفة، بل هي حاجة ضرورية بحسب ما جاء في القرآن الكريم؛ فلولا وجود ما يحتاج إلى البيان لما أمره تبارك وتعالى ببيانه للأمة.

الطريق الثاني: السنة الشريفة

إن الدعوى بأن جميع آيات الكتاب مبينة ومفصلة لا دليل عليها، بل الدليل على خلافها من نفس القرآن الكريم، مع كون ذلك لا يناقض كون القرآن نازل بلسان عربي مبين، كما اعتمد عليه المستشكل في نقض السنة وعدم الحاجة إليها، فإن الصلاة التي هي من أهم الفرائض، وأنها عمود الدين، إن قبلت قبل ما سواها وإن ردت ردّ ما سواها، لم تكن كيفيتها مبينة ومفصلة بالنحو الذي بيّنه النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، والكيفية التي قام بتطبيقها، من جهة أفعالها وأقوالها وعدد ركعاتها وهيئتها وأوقاتها، وغيرها مما يرتبط بتفاصيل ما جاء عنها في السنة الشريفة، وهكذا بقية الفرائض والاحكام التي بيّنها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). لأمته، حتى بلغ فيهم المقام أنهم لما نزل قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}(٤٧)، فقالوا له: « يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلّم عليك، فكيف نصلّي عليك؟ فقال: تقولون: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد»(٤٨).

الطريق الثالث: العقل

ويمكن ان يستدل على إبطال هذه الشبهة والدعوى، بالدليل العقلي وعلى النحو التالي:

المقدمة الأولى: إن القرآن لم ينزل للفكر ومجرد تلاوته، بل للعمل به وتطبيقه.

المقدمة الثانية: إن القرآن لا يخلو من الأحكام والتعاليم المجملة والكلية، من قبيل (أقيموا الصلاة)، (حج البيت)، (وآتوا الزكاة).

المقدمة الثالثة: لم يأت تفصيل بيان المجمل والكلي في القرآن، وإنما أوكل للنبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، لقوله تعالى: (لتبين للناس)، وقوله (ما اتاكم فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

النتيجة:

إن العقل يحكم بوجوب الرجوع للسنة المبينة والشارحة لما أمر بوجوب تطبيق ما أمر به الإنسان؛ لأن العقل لا يختص بالتفاصيل الجزئية؛ ولهذا قيل: (دين الله لا يصاب بالعقول)، وإلا بقيت تلك الاحكام على مجملها مبهمة ولا يمكن تطبيقها، أو أنها طبقت على أساس الهوى والفهم العقلي المجرد بما يؤدي إلى الضلال والاختلاف الشديد، فمن أنكر الحاجة للسنة أنكر ضرورة الحاجة إلى البيان، وأنكر دور النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، ووظيفته اتجاه شريعته ودينه، أو وقع في التناقض.

المطلب الثاني: عدم التوثيق العلمي للسنة وحفظها عبر العصور

لا شك أن السنّة مرت بمراحل عصيبة، كان أبرزها منع تدوين بعد رحيل النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)،لمدة طويلة تناهز المائة عام، وهذا مما يعني أن ما نُقل منها بعد موت أكثر السامعين لها، أو على الأقل ضعف

ذاكرتهم في نقل ما سمع عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، بنفس اللفظ، أو نقل أغلبها بالمعنى لا باللفظ نفسه، بالإضافة إلى ما ضاع منها بسبب النسيان، أو موت الحفّاظ لها، أو عدم ضبط بعضهم لما حفظوا، هذا وغيره يزرع الشك في النفس بأن ما نُقل لنا من أنه قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، قد لا يكون قوله، بل فهم الراوي لقوله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وعندئذ لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير النصوص وبيان دلالاتها الإلهية، نعم يكون ذلك إذا كان النص متواتراً عنه(صلى الله عليه وآله وسلم)، لفظاً ومعناً، والحال لا يمكن إثبات ذلك لعدم وجود الدليل عليه، أو لإقامة الدليل على خلافه، وعندئذ فلا حجية لدلالة السنة في تفسير وبيان ما جاء في النصوص القرآنية.

وعليه لا يبقى مجال للاعتماد عليها في تفسير القرآن وبيان دلالاته الإلهية، فنكتفي بالاعتماد على القرآن فقط دونها، بالإضافة إلى عدم وجود دليل على أنها جمعت في زمن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل ووجود المتناقضات فيها، ومنها ما يخالف العقل والعلم الحديث واكتشافاته التجريبية القطعية، ويمكن أن يناقش فيه والرد عليه، بطرق عدة:

الأول: القرآن الكريم

إن القرآن الكريم بنفسه وضع معايير لقبول الخبر المنقول لنا، ومن أبرزها عدالة الراوي ووثاقته؛ إذ قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (٤٩)، مما حدا بأرباب الجرح والتعديل وضع معايير خاصة في قبول الخبر، ومنها ما يرتبط بنفس الراوي، وهي:

١- وثاقته.

٢- عدالته.

٣- أن يكون ضابطاً لما يرويه.

٤- أن يكون عن حس لا حدس.

وأما معايير سند الحديث، وهي:

١- اتصال السند.

٢- سلامته من الشذوذ، بمعنى عدم مخالفته لمن هو أوثق منه.

٣- سلامته من وجود العلل القادحة، كأن يكون موقوفاً، فيرويه مرفوعاً.

وأما معايير متن الحديث، فهي:

١- عدم مخالفته للقرآن الكريم.

٢- عدم مخالفته للسنة الثابتة بالتواتر.

٣- عدم اشتماله على ألفاظ منكرة.

فإذا تمت هذه الشروط من جميع جوانبه، أمكن الاعتماد على الحديث في تفسير القرآن الكريم وبيان دلالات آياته ومقاصدها الإلهية.

الثاني: السنة الشريفة

إن مجرد وجود منع لتدوين السنة الشريفة بعد رحيل النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، لا يكون دليلاً على عدم جمعها في زمن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، بل الدليل على خلاف ذلك، ومنها ما جاء في حديث عبد

العاص: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، أريد حفظه، قالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فسألت رسول الله ب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»(٥٠).

ر جاء في بيان ما كتبه إلى الملوك من آيات وأحاديث وأحكام، مما يدل على عدم التفريق ن والسنة، كدليل على مشروعية المنقول والمكتوب عنهما، بالإضافة إلى ما يشهد به علماء بي (ت١٢٤هـ)، إذ ذكر بأنه بعض الصحابة يكتبون، وكانوا يتناقلون ما يكتبون(٥١)، تر: «وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ بمجموعها رتبة التواتر، في إثبات حديث النبوي في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»(٥٢)، وأما فكرة منع تدوين ءت متأخرة، فكانت أولى بوادرها في زمن أبي بكر، كما تروي عائشة؛ إذ قالت بعدما أراد بعض الاحاديث التي جمعها: «بات ليلته يتقلب، قالت: فغمني تقلبه، فلما أصبح قال لي: لأحاديث التي عندك، فجئته بها فأحرقها»(٥٣)، ثم صار قرار المنع فعلي في زمن عمر بن بعدما استفتى الصاحبة في قيامه بتدوين السنن، واشاروا إليه بتدوينها، إذ جاء في رواية «إن عمر بن الخطاب أراد ان يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي في ذلك، فأشاروا عليه ق عمر يستخير الله شهرا ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: أني كنت أريد ان أكتب رت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتابا، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وأني والله لا أشوه كتاب (٥٤)، ثم أمر الصحابة بإتيان ما عندهم مما كتبوه وجمعوه عن النبي(صلى الله عليه وآله وهو دليل على أن الحديث كان مكتوباً في زمنه(صلى الله عليه وآله وسلم)، فعن القاسم بكر قال: «إن الأحاديث كثرت على عهد عمر ابن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها، ر بتحريقها»(٥٥) ثم بدأ التشديد على المنع، فأصدر أمر إلى الجميع جاء فيه: «من كان حه»(٥٦).

لاسلام على صحة العمل بسنة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، في تفسير القرآن، وبيان تشريع دّ من زعم بأن السنة لا يعمل بها، أو أنها غير موثقة، مكابر أو ضال؛ لأنه منكر لما ثبت بالتواتر ى الله عليه وآله وسلم)، حتى قال الإمام الشافعي: « أجمع المسلمون على أن ما قاله رسول به وآله وسلم)، إذا ثبت، فهو كما قاله الله عز وجل»(٥٧)، وهذا يعني حجية السنة الشريفة، فلا ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) بأنّه قال قد تيقنا بأن فرض طاعة رسول الله(صلى لم)، واتباع أمره، واجتناب نهيه، كفرض طاعة الله عز وجل ولا فرق بينهما(٥٨).

بأن السنة مع القرآن على حد سواء في وجوب التسليم لها والانقياد لأمرها، بما لا يترك عذر ؛ منها(٥٩)، وأما الإمام النووي فقد ادّعى الاجماع على ذلك باعتبارها مصدر من مصادر ل للقرآن الكريم، ومما يدل على تحقق إجماع المسلمون على صحة العمل بها، ظهور بعض العلوم قبيل علوم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وعلم الحديث والدراية، وعلم العلل، ونحوها، فلولا ا موثق يصح العمل به لما أعاروا هذه العلوم من الأهمية الكبيرة بها، ثم إن إجماع الشيعة على

العمل بأحاديث أئمة أهل البيت(عليهم السلام) لوثاقتهم بذلك، لا يدل على إنكار العمل بمطلق السنة، بما فيها سنة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وأحاديث الصحابة، كما أن عدم العمل بأحاديث أهل البيت (عليهم السلام) لا يدل على إنكارهم لها على نحو الإطلاق.

المطلب الثالث: كثرة الوضع للأحاديث والروايات

لقد انتشرت ظاهرة الوضع والدس والتزوير في الأحاديث الشريفة، بحيث «انتحل الوضاعون سلسلة معنعنة تتصل بهم، يروون الأحاديث المسندة وينسبونها للرسول الأعظم(صلى الله عليه وآله وسلم)»(٦٠)، وقد بلغ من الكثرة «ما لقّقه الوضاعون والدساسون في القرون الأولى من الهجرة، ولاسيما القرن الأول فأشاحوا بوجه الحقائق وقلبوها رأسا لعقب، وليس أدل على ذلك من التناقض والاضطراب الموجود في أكثر أحاديث الوقائع التاريخية، فضلا عن الأحكام الشرعية، ما عدا الاختلاف في خصوصيات الحوادث والأحكام مما يذهب بالاطمئنان إلى كل حديث»(٦١)، قال العسكري: « صنف ابن الجوزي رواة الحديث الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب إلى خمسة أقسام، وقال عن القسم الثالث منهم: قوم تعمدوا الكذب الصريح، لا لأنهم أخطأوا، ولا لأنهم رووا عن كذاب، فتارة يكذبون في الأسانيد، وتارة يسرقون الأحاديث، وتارة يضعون أحاديث، وقسّم هؤلاء الوضاعون إلى سبعة أقسام وقال عن القسم الثالث منهم ما موجزه: إنهم قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب، ومضمون فعلهم أن الشريعة ناقصة تحتاج إلى تتمة فأتممناها»(٦٢).

وغيرها كثير، بالإضافة إلى ما أخبر به النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، كما جاء في نهج البلاغة، فقد قال الإمام(ع): «إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا وعاما وخاصا، ومحكما ومتشابها، وحفظا ووهما، ولقد كُذّب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده حتى قام خطيبا فقال: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار «وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس: رجل منافق مظهر للإيمان، متصنع بالإسلام لا يتأثم ولا يتحرج، يكذب على رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، متعمدا، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا صاحب رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)،رأى وسمع منه ولقف عنه فيأخذون بقوله»(٦٣)، وعليه فهذه وغيرها لا تترك مجالاً للاعتماد على السنة في كونها حجة في تفسير القرآن الكريم.

ويمكن الرد على هذه الدعوى، بأنّ مجرد مجيء ما يثبت صيانة القرآن الكريم، كما جاء في قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}(٦٤)، إذ يمثّل هذا النص سنّة من السنن الإلهي وعهد من العهود التي قطعها الله على نفسه، بأن لا يطال هذا الكتاب أي نوع من أنواع التحريف بما يوجب الاختلاف في آياته، بل هناك تصريح آخر بعدم وجود الاختلاف لكونه صادر عنه سبحانه وتعالى، قال تعالى: { أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا }(٦٥)، ومن قبيل قوله تعالى: { لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ من بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }(٦٦)، وقوله: { بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ *فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ}(٦٧).

لكن هذا لا يعني الاستغناء عن السنة الشريفة، كما بيّنا آنفاً في ردّ الدعوات السابقة، بالإضافة إلى أنّه حتى لو سلّمنا بوجود الدس والتزوير والوضع في الروايات، ولكن هذا لا يمكن أن يطال جميع الروايات التي تناقلها علماء الإسلام عبر القرون، وعُمل بها في معالجة ما يحتاجون إليه في بيان المفاهيم العقدية واستنباط الاحكام الشرعية، بعد أن وضعوا لها معايير خاصة، للتأكد من صحتها وعدم وقوع الدس والتزوير والتكذيب والوضع

فيها، حتى خصص لذلك مجموعة من العلوم الخاصة من قبيل علوم الجرح والتعديل، وعلوم الرجال، وعلوم الحديث، وعلوم التراجم، وعلوم الدراية وغيرها من العلوم التي مهمتها بيان صحة ما يثبت من الروايات وعدم صحة ما لم يثبت منها وفق قواعد وضوابط علمية خاصة.

هذا بالإضافة إلى ما أوصى به النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، من وجوب التمسك بالقرآن والسنة؛ إذ روي عنه متواتراً أنّه قد أمرنا (صلى الله عليه وآله وسلم)، في حديث الثقلين، بوجوب التمسك بهما، إذ قال(صلى الله عليه وآله وسلم): « إني تارك فيكم أمرين إن أخذتم بهما لن تضلوا: كتاب الله عز وجل أهل بيتي عترتي، أيها الناس اسمعوا وقد بلغت، إنكم سترِدون علي الحوض فأسألكم عما فعلتم في الثقلين، والثقلان: كتاب الله جل ذكره وأهل بيتي، فلا تسبقوهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم»(٦٨).

وعندئذ فالعقل لا يجيز التعميم لمجرد وقوع ذلك في بعض الروايات، مع العلم القطعي بوجود روايات أخرى كثيرة لا مجال للشك في صحتها وقطعيتها لرواياتها بطرق متعددة، فإذا بطل طريق صحت طرق أخرى، مما يجعلها متواترة معنوياً وعملياً، لما تسالم عليه العلماء بتحقق العمل بما صح منها في تأريخهم العلمي، امتثالاً لقول الحق تبارك وتعالى بوجوب الأخذ عنه، كما جاء في قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}(٦٩). فالأخذ به من مصاديق الائتمار بأمره ووجوب طاعته، قال تعالى: { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ }(٧٠)، وقوله تعالى: { وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }(٧١).

الخاتمة:

يُعد البحث عن الارتباط الوثيق بين القرآن والسنة في التفسير، من الدراسات الأساسية التي تسلط الضوء على أهمية السنة النبوية في فهم النصوص القرآنية وتطبيقها في الحياة اليومية، ومن خلال هذا البحث، تبيّن لنا أن السنة المطهرة ليست مجرد مكملة للقرآن، بل هي تفسير عملي وتفصيلي له، حيث توضّح المعاني، وتفصّل الأحكام، وتقدّم التطبيقات العملية للآيات، وقد اقتصرنا على ذكر صورتين منها، الأولى ما يرتبط بالجانب التفسيري، والثاني ما يرتبط بالجانب التشريعي، وقد ثبت لنا بالدليل قوة الارتباط ووثاقته في كليهما، لتوقف فهم بعض النصوص القرآنية على السنة في تفسيرها، كما أن بعض الأحكام الشرعية المنصوص عليها في النصوص القرآنية لا يمكن تحديدها وتشخيصها من دون الرجوع إلى السنة البيانية، من قبيل ما يتعلق بأحكام الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها، وما يثار من دعوى القرآنيين من عدم الحاجة للسنة في تفسير القران الكريم بعد إثبات أن القرآن فيه تبيان لكل شيء، والاتفاق على حجية ظواهره، لا يصمد أمام دليل المخالفين لهم في إثبات الارتباط الوثيق بين القرآن والسنة الشريفة، الذي لا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال، مما يؤكد على ضرورة الجمع بينهما لفهم الدين فهمًا صحيحًا وشاملًا.

التوصيات:

١. تعميق الدراسات التفسيرية: ينبغي مواصلة البحث والدراسة في مجال تفسير القرآن بالسنة، مع التركيز على الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتحليل، مثل الأحكام الفقهية والعقائدية والأخلاقية.

٢. الاعتماد على المصادر الموثوقة: يجب على الباحثين والمفسرين الاعتماد على الأحاديث الصحيحة والروايات الموثوقة في تفسير القرآن، مع التأكد من صحتها وسندها؛ لتجنب أي تحريف أو فهم خاطئ.

٣. التطبيق العملي: ينبغي تعزيز الجانب التطبيقي لتفاسير القرآن والسنة في الحياة المعاصرة، من خلال تقديم نماذج عملية تساعد على فهم كيفية تطبيق النصوص في الواقع اليومي.

٤. التوعية بأهمية السنة: يجب العمل على نشر الوعي بأهمية السنة النبوية ودورها في تفسير القرآن، خاصة بين الأجيال الناشئة، عبر المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية.

٥. دراسات مقارنة: إجراء دراسات مقارنة بين تفسير القرآن بالسنة والتفاسير الأخرى، بهدف إبراز تميز المنهج السني في تفسير النصوص القرآنية.

٦. توثيق النماذج التفسيرية: توثيق المزيد من النماذج التفسيرية التي تربط القرآن بالسنة، وإثراء المكتبة الإسلامية بها لتكون مرجعًا للباحثين وطلاب العلم.

٧. الاهتمام باللغة والسياق: الالتزام بتحليل اللغة العربية وفهم السياق التاريخي والاجتماعي للآيات والأحاديث، لضمان تفسير دقيق ومتكامل.

٨. تشجيع البحث العلمي: دعم الباحثين والمؤسسات العلمية لتقديم مزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

بهذه التوصيات، يمكن تعزيز الفهم الصحيح للارتباط الوثيق بين القرآن والسنة، وضمان تطبيقهما بشكل سليم في حياة الأفراد والمجتمعات، مما يسهم في تحقيق المقاصد الشرعية والحفاظ على الهوية الإسلامية.

الهوامش:

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) الميزان في تفسير القرآن، ١٠ج، ص ٧.

(٤) سورة الحشر: ٧.

(٥) سورة النجم: ٣-٤.

(٦)سورة النحل: ٤٤.

(٧) سورة الأنعام: ٨٢.

(٨) سورة لقمان: ١٣.

(٩) سورة البقرة: ٢٧٥.

(١٠) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ١، الصفحة ٢١٣.

(١١) سنن أبي داود ٢: ٣٩٢، مسند الشاميين ٢: ١٣٧، لسان الميزان لابن حجر، ج ١، ص ٣.

(١٢) تحف العقول: ص١٩٦، بصائر الدرجات:ج٣، ص١٩٨، الكافي: ج١، ص١٦٢، الخصال: ص ٢٥٧، كمال الدين: ص ٢٨٤، تفسير العياشي: ج١، ص١٤ وص٢٥٣، كتاب سليم بن قيس: ٢ / ٦٢٤ / ١٠.

(١٤) أخرجه إسحاقُ بن راهُوَيه كما في إتحاف الخيرة المَهَرة، للبُوصيري، ج٧، ص٢١٠، المطالب العالية، لابن حجر، ج٤، ص٢٥٢. والطحاوي، شرح مشكل الآثار، ص١٧٦٠.

(١٤) الكليني، محمد بن يعقوب، ج١، ص٦١.

(١٥) الكليني، محمد بن يعقوب، ج١، ص١٩١.

(١٦) سورة النساء: ١٠٣.

(١٧) سورة البقرة: ٣.

(١٨) ينظر: البقرة: ٢٧٥. قوله تعالى: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}.

(١٩) سورة الحشر: ٧.

(٢٠) سورة النجم: ٢-٤.

(٢١) المسائل الصاغانية، ص١٤.

(٢٢) المبسوط، ج٤، ص١٩٦

(٢٣) الخلاف، ج٤، ص٢٩٦
(٢٤) الرسالة، ص٢٢٧.
(٢٥) كتاب الأم، ج٥، ص٥.
(٢٦) المدونة الكبرى، ج٢، ص٢٨٤.
(٢٧) كتاب الأم، ج٥، ص٥.
(٢٨) بدائع الصنائع، ج٢، ص٢٦٣.
(٢٩) سورة البقرة:١٨٤.
(٣٠) بحار الأنوار، ج ٢٠، ص٨١؛ البرهان ج ١، ص١٨١.
(٣١) وسائل الشيعة، ج ٢ أبواب من يصح منه الصوم باب ١٤. البرهان ج ١، ص ١٨٢.
(٣٢) سورة البقرة:٢٢٩.
(٣٣) بحار الأنوار، ج ٢٣: ١٢٩. البرهان، ج ١، ص ٢٢١.
(٣٤) البرهان ج ١: ٢٢٢.
(٣٥) أصول الفقه، ٣: ٢١٤.
(٣٦) سورة النساء: ٦٠.
(٣٧) الاستبصار، ج٣، ص١٥٨.
(٣٨) أصول الفقه، ٣: ٢١٤.
(٣٩) سورة النحل: ٨٩.
(٤٠) سورة الأنعام: ٣٨.
(٤١) سورة الأعراف: ٥٢.
(٤٢) سورة الشعراء: ١٩٥.
(٤٣) سورة المائدة: ٣.
(٤٤) سورة الحشر: ٧.
(٤٥) سورة النساء: ٨٠.
(٤٦) سورة النحل: ٤٤.
(٤٧) سورة الأحزاب: ٥٦.
(٤٨) دعائم الإسلام، ١:٢٩
(٤٩) سورة الحجرات: ٦.
(٥٠) مسند أحمد، ج٢، ص١٩٢؛ سنن الدارمي، ج١، ص١٢٦.
(٥١) تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار الفكر، بيروت، ص١٠٥.
(٥٢) منهج النقد في علوم الحديث: ص ٤٠.
(٥٣) تذكرة الحفاظ، ج١، ص٥.
(٥٤) جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٦٤؛ تقييد العلم، ص ٥٠.
(٥٥) طبقات ابن سعد ٥: ١٨٨ ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر.
(٥٦) جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٦٤.
(٥٧) الرسالة، ص٤٦٠.
(٥٨) الإحكام في أصول الأحكام، ج٢، ص ٣٠٤.
(٥٩) اعلام الموقعين، ج٢، ص٣٠٠.
(٦٠) مستدرك الوسائل، ج١٠، ص١١.

(٦١) السقيفة، المظفر، ص١٧

(٦٢) أحاديث أم المؤمنين عائشة، ج٢، ص١٩.

(٦٣) نهج البلاغة، ج٢، ص١٨٩

(٦٤) سورة الحجر: ٩

(٦٥) سورة النساء: ٨٢.

(٦٦) سورة فصلت: ٤٢.

(٦٧) سورة البروج: ٢١-٢٢.

(٦٨) الكافي: ١: ٢٩٤.

(٦٩) سورة الحشر: ٧.

(٧٠) سورة التغابن: ١٢.

(٧١) سورة الأحزاب: ٧١.

المصادر:

القرآن الكريم

١. ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تقديم وتعليق، طه عبد الرؤوف دار الجيل. بيروت، ١٩٧٣م.

٢. ابن حنبل مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر،بيروت، مؤسسة قرطبة، مصر.

٣. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٤. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ط: الثانية ١٣٨٨ هـ، العاصمة بمصر. نشر: السلفية بالمدينة.

٥. أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد،ط١، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

٦. الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. ط: ١، ١٣٨٧هـ نشر: علي الحمد الصالحي.

٧. البحراني، للعلامة السيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل، تفسير البرهان، القرن ١١ - ١١٠٧ هـ أو ١١٠٩ هـ.

٨. البُوصيري، شهاب الدين، إتحاف الخيرة المهرة، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٩. تفسير القرآن، المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري(ع)، قم، نشر مدرسه الإمام المهدي(ع)، ١٤٠٩هـ. ق.

١٠. الجوهري، السقيفة وفدك، تقديم وجمع وتحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني الثانية ١٩٩٣م، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٠ م، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.

١١. الحرّاني، لابن شعبه، تحف العقول من ال الرسول ، مؤسسة النشر الاسلامي لجامعة المدرسين قم، ١٤٠٤ هـ.

١٢. الحويزي، عبد علي العروسي، تفسير نور الثقلين، دار الكتب العلمية.قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ. ش.

١٣. الخطيب البغدادي، تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، دار الفكر. بيروت.

١٤. الدارمي، عبد الله بن بهرام، سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال. دمشق.

١٥. الذهبي، تذكرة الحفّاظ، مطبعة دار المعارف، خير آباد الهند.

١٦. السرخسي، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت، لبنان.

١٧. الشافعي، محمد بن إدريس، الأمّ، إعداد: د. أحمد بدر الدين حسون، دار قتيبة، بيروت، ط١٤١٦،١ هـ.

١٨. الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الخصال، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، سنة الطبع ١٤٠٣ هـ.

١٩. الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة:، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٢٠. الصدوق القمي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، معاني الأخبار، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢١. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، التوحيد، تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، نشر جماعة المدرسين، قم.

١٣/ هـ.
ق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة
مي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٥ هـ.
، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تحقيق ميرزا محسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي . طهران، نشر مؤسسة الأعلمي،

باني، العلامة محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن: مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢ . ١٣٩١ هـ.
ي، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، مسند الشاميين، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت
، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.
ي، أحمد بن علي، الاحتجاج، تحقيق محمد باقر الخرسان، نشر دار النعمان، ١٣٨٦هـ.
إي، المصري الحنفي، مشكل الآثار، دار صادر، بيروت، نسخة مصوّرة على طبعة حيدر آباد الدكن، ط١ – ١٣٣٣ هـ.
ي، أبو جعفر محمد بن الحسن، الاستبصار، نشر دار الكتب الإسلامية، ط٤ ١٤٦٣هـ.
ي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الخلاف، مؤسسة النشر الإسلامي، سنة الطبع ١٤٠٧هـ.
ي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، تهذيب الاحكام، تحقيق ونشر، السيد الخرسان، تصحيح، الشيخ محمد الاخوندي، مطبعة
بعة الربعة.
، محمد بن الحسن الحر، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث العربي، قم المقدسة.
لاني، ابن حجر، المطالب العالية دار العاصمة، دار الغيث، ١٤١٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز

لاني، ابن حجر، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي، للمطبعات. بيروت، لبنان، طبعة ثانية سنة ١٣٩٠هـ.
رتضى، أحاديث عائشة أم المؤمنين، الناشر: التوحيد للنشر الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م مطبعة صدر.
ي، محمد بن مسعود [المعروف بالعياشي]، تفسير العياشي، طهران، المكتبة العلمية الإسلاميّة.
اني، أبو بكر علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، نشر: المكتبة الحبيبية، باكستان، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م،

ي، العلامة محسن فيض، تفسير الآصفي، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، نشر دفتر تبليغات إسلامي، قم المقدسة،
١هـ.
ي، محمد بن يعقوب المتوفى ٣٢٩ هـ، الكافي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية– طهران،
ري، الطبعة: الرابعة، ١٣٦٢ش.
ي، مالك بن انس، المدونة الكبرى، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
ي، محمد باقر، بحار الأنوار ، المكتبة الإسلامية، طهران، سنة الطبع ١٣٨٤ هـ.
، محمد رضا، أصول الفقه، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٤ هـ.
، محمد رضا، السقيفة، انتشارات مكتبة الزهراء، قم المقدسة، إيران، ١٤١٥ هـ.
محمّد بن محمّد بن النعمان، العكبري، المسائل الصاغانية، مطبعة مهر، الطبعة الأولى،١٤١٣، إيران.
لاغة، تحقيق الشيخ: فارس تبريزيان، الناشر: دار الهجرة. قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.ق.
، الميرزا، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، آل البيت لإحياء التراث١٤٠٩هـ
، شرح صحيح مسلم، نشر دار الكتاب العربي. بيروت طبعة عام ١٤٠٧هـ.
، سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb